

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة (١)

اعلم أن السبب في تأليف هذا الكتاب المستطاب، السهل مأخذه للقضاة والمفتين والطلاب، الذي جمع فأوعى، وانفرد في بابهِ فلا ترى لمثله جمعاً، هو أن سلطان الهند المفخم، والخليفة القمقام الرئيس الأعظم، محمد أورنك زيب عالمكير، عليه رحمة المولى اللطيف الخبير، لما كانت همته مصروفة إلى أمور الدين، ونشر الأحكام الشرعية بين العالمين، وأراد أن تكون حوادث الأنام على موافقة المفتى به من مذهب أبي حنيفة، ورأى أن ذلك فيه بعض تعسر لاختلاط غالب الكتب بالخلافات والروايات الضعيفة، وذلك موجب لقلة الضبط، وإيقاع بعض القاصرين في الخطأ والخطب، وقصد أن تكون الفروع المعتبرة المعتمدة مجموعاً غالبها في كتاب واحد، ليسهل أخذها ودركها ومعرفة مظانها لكل قاصد، أمر مشاهير الهند من العلماء الأعلام، وجعل رئيسهم في ذلك المولى الهمام الشيخ نظام، فعند ذلك شَمَرُوا عن ساعد الجد والاجتهاد، وأخلصوا نياتهم معتمدين على رب العباد، فتهبوا الكتب المطوّلة وغيرها من الكتب المعتبرة المحفوظة في دار كتب السلطان المذكور، وسعوا في تحصيل مرامه حتى وفقهم الله تعالى لإتمامه على الوجه المستطور، فصار ما حصلوه كتاباً جامعاً مغنياً عما سواه، حاوياً للفروع الصحيحة المنقحة التي بلغت في التحقيق منتهاه، فبذلك استبان المسالك للطالبين، وظهرت معالم الفقه للعالمين، وسموه بالفتاوى العالكميرية، نسبة للسلطان عالمكير أسكنه الله تعالى الغرف العلية، حيث كان سبباً في تحصيل هذا الخير العظيم، الذي به حصل للكافة النفع

(١) كتبها عبد الرحمن الحنفى المدعو بالبحراوي.

الجسيم، ولقد بذل رحمه الله تعالى للمؤلفين المذكورين على وجه الوظيفة والعطية، ما يبلغ من الفضة مائتي ألف روبية، كما نقل ذلك عن المآثر العالمكيرية، والروبية نحو اثني عشر قرشاً بالقروش المصرية، وذلك تقريب لا تحديد، بلغه الله في دار النعيم ما يريد، ومنّ علينا بحسن الختام، بجاه سيد الرسل الكرام، عليه وعلى آله وصحبه أفضل الصلاة وأتم السلام، آمين.